

والنورى تعالى ابن الصلاح ارسال الخفي هو ان يروي عن سمع منه ما لم يسمع
منه او عن لقيه ولم يسمع منه او عن عاصره ولم يلقه فهذا اقل حتى عكس
كثير من اهل الحديث كونهما قد جمعتهما عصر واحد وهذا النوع يعنى ارسال
الخفي اشبه بروايات المدلسين انتهى وفسر الفراق التذليس بعين هذا الـ
انه لا يرد في الايهام وقال الشيخا وى ما حاصله انه لو اوه السماع او لا ثم بين انه
لم يسمع منه صار مرسل غير مدلس لان التذليس متضمن للارسال لمحال
لا تسامك عن ذكر الواسط والارسال لا يتضمن التذليس لان الارسال لا يقتضى
ايهام السماع فصار الارسال اعم من التذليس لانه يشترط الايهام في التذليس
دون الارسال انتهى فعلى هذا يكون بينهما العموم والخصوص كذلك بطريق آخر
ومن ادخل في تعريف التذليس المعاصرة ونويع في تعريفه لزمه حق العبارة ان يقول
ومن السقي في التذليس مجرد المعاصرة لانه دخول المرسل الخفي في تعريفه في البلد
يعنى من عدم التذليس بان شرطه المعاصرة فقط سواء كانت المراتب معها
ام لا وخص بالارسال الخفي فشرطه عدم التذليس او سوى بينهما لانه صدق التذليس
على الارسال والصواب التفرقة بينهما بالتباعد وان يكون التذليس اخص
ويدل على ان اعتبار التذليس في قول في التذليس متعلق باعتباره من المعاصرة
وصدها وقوله لا يرد منه ضمان ولو اخر قول دون المعاصرة عنه كان التفر
وقال يدق قول اطباء اهل العلم بالحديث يعنى يدل على ان اعتبار التذليس على
منه في التذليس وان المعاصرة المحذرة لا تنفي فيه اتفاقه على ان رواية الخفي
اسم معمول من الخفي وهو قطع ان كان المراد سموه بذلك لانه لا يسمونه
الذي يسمونه عليه ولم وعدم شتر خص برويته كانه عمد التذليس بفتح النون
وسكون الهاء منسوب الى صاحبها عمدا لزمه اسم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يلقه قال النووي وفسر ابن ابي حازم اسلم وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
ليسابعه فوجده قد توفي وروى عنه العشرة بالاعداد اوجه به عوق وليس في
التابعين من روى عنه التسعة غيره قال ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم من قيل
لارسال لان قيل التذليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التذليس كان هذا

ايضا

فم
تعريف الصحفيين

مدلسين

مدلسين لا يظن عاصره النبي صلى الله عليه وسلم قطعا ولكنه لم يعرف حق العبارة
وان لم يعرف هل لقوه ام لا وفيه المحذور من عرض عدم لقته اللهم الا ان يقال
انه راعى في هذا التعبير نحو ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كسوف ليله الارسال
عن جميع من في الارض ومنه اشترط الدعاء الى علمه في التذليس الامام الثاني
ولجوبه ان يرد بن مسعوده فالف مزاولا وكلامه لا يطرح يقتضيه وهو المعتمد
يعرف عدم الملاقاة باخباره عن نفسه بذلك اي بعدم الملاقاة كقول ابن عسيرة
عن عبد الله بن مسعود لا اذكر من ابي شيئا ذكره انتم مذى حسده او يحسن به
امام مطلع كما تقدم من جزعهم بعدم ملاقاة الحسن مع ابي هريرة ولا يفي في
الخبر بعدم الملاقاة ان يقع في بعض الطرق بينهما ولو لا احتمال ان يكون الطريق
الذي فيه زيادة الراوى من النوع الصحيح بالتحديد وبمصلح الاما يلدوه هو كما ساقته
الاستناد الذي يزيد فيه الراوى عند طوله وهما اربا واحدا فكثر من ثم
يزده انفتحت من زاد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كماله يقال كما يقع الروايات
بين الصحابين ووجد في بعض طرقها زيادة روايتهم اما الصواب ما قبله الويا
وماعداه يحكم عليه بالانقطاع وكذا الايقان الصواب ما قبله المدق وصغيره
من الزيد بل وفه تفصيل سياقي عند ذكر المرئيدان شاء الله تعالى فتاوى
احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه اي فيما ذكره المرسل الخفي والمرئيد
الخطيب كتابين كتاب التفصيل للمهم المرسل وكتاب المرئيد في نقل الاسانيد
وانتهت هنا اقسام حكم السانط من الاستناد يعنى تمت اقسام السانط و
احكامها **الطعن** يكون بعشرة اشياء بعضها اشده في القبح من بعض حجة منها
تتعلق بالعدالة وهي الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والتمسك به والفسق و
الجهالة بحال الراوى والبدعة وحسة تتعلق بالاضطراب في الخبر الغلط و
الغفلة والوهم والخالفة وسوء النية ولم يحصل الاعتناء بهم في احد
القسمين من الاخر بان يذكر الحجة الاول او لم يتم الاخر لمصلحة اقتصرت ذلك
وهو ترتيبها على الاشد فالاشد وهو في موجب ارد متعلق بالاشد يعنى
في ايجابه على سبيل التذليس الشتر من المعنى الى الحد في دون اشرفه

في الكفاية

زيادة راوم